# دور آليات التعاون الإفريقي العربي المشترك في تحقيق أهدافه

**د. قاسمية جمال**
**أستاذ محاضر " أ "**
**كلية الحقوق والعلوم السياسية**
**جامعة البليدة 2**

**الملخص :**

يعتبر التعاون الإفريقي العربي من أقدم تعاون إقليمي في التاريخ ، معتمدا على التقارب الجغرافي لبناء تعاون اقتصادي وثقافي وإنساني بين الشعوب الإفريقية والأمة العربية ومتأثرا عبر العصور بالنسيج الاجتماعي والثقافي والديني بين سكان المنطقتين

هذه العلاقات الضاربة في التاريخ انجر عنها تعاون مؤسساتي إفريقي عربي بداية من سبعينات القرن الماضي ، خاصة بعد عقد أول مؤتمر للقمة إفريقي عربي بالقاهرة في مارس 1977 أين تأسست عدة هيئات ومؤسسات سياسية و مالية و تقنية لتجسيد الأهداف المتوصل إليها في هذا المؤتمر الأول في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية و غيرهما . فبذلت جهود كبيرة في الأربعين سنة الأخيرة لتدعيم هذا التعاون الثنائي رغم العراقيل التي وقفت عائقا لتحقيق هذا التقارب و التعاون .

وقد بذلت المؤسسات المالية الوطنية و الجماعية دورا فعالا لتحقيق و تدعيم هذا التعاون، رغم الصعوبات التي واجهته .

ثم دعم المؤتمر الثاني في سيرت بليبيا 2010 و الثالث في الكويت 2013 و الرابع في غينيا الاستوائية 2016 المجهودات المبذولة من قبل هيئات التعاون الإفريقي العربي لتحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر الأول وما توصلت إليه المؤتمرات الثلاث الأخرى . فهل حققت هذه الهيئات العاملة في إطار التعاون الإفريقي العربي أهدافها أم فشلت في تحقيق ذلك .؟

**الكلمات المفتحية** : التعاون الإفريقي العربي المشترك ، آليات التعاون ، هياكل التعاون ، التنمية ، المخاطر ، العوائق، اللجان.

**Résumé .**

La coopération afro-arabe est considérée comme la plus ancienne parmi les relations de coopération régionales . Elle s'ètend au-delà des aspects de la proximité géographique pour inclure des relations économiques . culturelles et humaines ; Créées au fil des siécles par la mobilité sociale et l'interaction culturelle entre les arabes et les africains .

Ces relations ont donné naissance à une coopération institutionnel afro-arabe ; depuis les annèes soixante-dix ; et particuliérement à la suite du premier sommet OUA-Ligue arabe ayant lieu au Caire en 1977 où plusieurs institutions de coopération dans divers domaines ont été créées . Des efforts multiples se sont réunis au cours des quatre dernières décennie pour appuyer cette opération dans le domaine économique , financière et culturelle . En fait , les institutions de financements arabes bilatérales et multilatérales , fournissent une aide technique et financière au développement des pays africains .

Le 2eme et le 3eme et le 4eme sommet afro-arabe , tenues en Libye en 2010 , et en Koweit en 2013 et a Malabo en 2016 se sont conclus sur la nécessité d'intensifier les efforts pour adopter une stratégie de partenariat arabo-africain face aux enjeux de la mondialisation . Un projet de « stratégie de partenariat » a été , alors , admis et un plan d'action commune pour la période de 2011-2016 et 2016-2021 ont été approuvé .

Mais reste toujours la question primordiale . est ce que les institutions politiques et financières arabo-africains ont atteint leur but envisages lors des 8congres précédents .

**مقدمة :**

أنعقد مؤتمر القمة العربي الإفريقي المشترك الرابع في مالابو بغينيا الإستوائية ما بين 20-23 نوفمبر 2016 تحت شعار " معا من أجل التنمية المستدامة و التعاون الإقتصادي " وعكست القمة الرابعة هذه ، التوجه العربي الإفريقي نحو تعزيز التعاون المشترك لتحقيق التنمية المستدامة و مواجهة التحديات المعاصرة التي تواجه الشعوب العربية و الإفريقية في هذا الخصوص وهذا ما سنتطرق له لاحقا .[1]

كما أكد المؤتمر الثالث للدول العربية و الإفريقية المنعقد بالكويت ما بين 19- 20 نوفمبر 2013 على إلتزام هذه الدول بتعزيز التعاون بين الطرفين على أساس الشراكة الإستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدل و السلم والأمن الدوليين ، واتفقت هذه الدول على النهوض بالتعاون جنوب – جنوب و خاصة على التعاون بين الدول العربية و الإفريقية وتوثيق العلاقات بين حكومات وشعوب المنطقتين من خلال تكثيف الزيارات و المشاورات على جميع المستويات .[2]

كما أيد مؤتمر القمة الثالث هذا جميع القرارات السابقة المنبثقة عن مؤتمر القمة الثاني المنعقد بسيرت الليبية بتاريخ 9-11 أكتوبر 2010 ، لذا إرتئينا أنه من واجبنا معرفة أهداف وهياكل التعاون الإفريقي العربي المشترك و الجماعي ، و ما هي العوائق التي تعرضت لها منذ عام 1977 تاريخ إنشائها إلى يومنا هذا ؟ وما هو دورها المستقبلي في تطوير التعاون الإفريقي العربي المشترك و الجماعي ؟ .

للإجابة على هذه الإشكالية استعملنا المنهج التحليلي الوصفي كقاعدة عامة مستعينين في بعض الأحيان بالمنهج التاريخي معتمدين على الخطة التالية .

مقدمة .

المبحث الأول : أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال قرارات المؤتمرات المشتركة الإفريقية العربية.

المطلب الأول : المبادرات الأولى لتحديد أهداف التعاون الإفريقي العربي المشترك

المطلب الثاني : أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال وثائق مؤتمر القمة الإفريقي العربي المشترك الأول ، القاهرة 8-9 مارس 1977

المطلب الثالث : أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال وثائق مؤتمرا ت القمة الإفريقية العربية الأخرى .

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي المعاصر .

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي العام للتعاون الإفريقي العربي:

المطلب الثاني : الهيئات المالية والهيئات المساعدة الأخرى العاملة في التعاون الإفريقي العربي .

المطلب الثالث . تقييم دور هيئات التعاون الإفريقي العربي .

الخاتمة .

[1] رغم مغادرة ستة دول عربية من قاعة المؤتمرات بسبب إلحاح الإتحاد الإفريقي على مشاركة الجمهورية االصحراوية الديمقراطية في هذا المؤتمر بإعتبارها من الدول المؤسسة للإتحاد الإفريقي . مما أدى بالمملكة المغربية و المملكة السعودية و الكويت و قطر ....للإنسحاب .

[2] شعار مؤتمر القمة الثالث للتعاون العربي الإفريقي هو ( شركاء في التنمية و الإستثمار ) .

**المبحث الأول : أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال قرارات المؤتمرات المشتركة**

حول حقيقة أهداف هذا التعاون الإفريقي العربي طرحت عدة فرضيات وأسئلة متشائمة في بعض الأحيان و طموحة في أحيان أخرى [3] منها :

– هل هذا التعاون عمل ظرفي , عرضي , انتهازي , تعويضي , مآله إلى الأفول و الانقراض لا محالة , أم هو تعاون طويل النفس و بعيد الأفق متأصل في الماضي و يزيد تأصلا يوم بعد يوم ليصبح عملا مستمرا بدون رجعة .؟

– هل هذا التعاون مالي بترودولاري , أم هو عمل حضاري مصيري بما لهاتين الكلمتين من شمولية سياسية و اقتصادية و إنسانية و ثقافية .؟

–هل هذا التعاون بين شمال عربي ميسور و جنوب إفريقي معوز و مقهور , أم هو تضامن وصمود و دفاع مشترك لمجموعة من الدول كلها نامية , كلها من الجنوب , وكلها متصارعة مع الشمال .؟

– هل التعاون العربي الإفريقي المشترك تكتل ضد العالم الخارجي و بديل للتعاون الدولي المجحف و المخيب , وهل هو رد فعل إزاء خيبة الحوار بين الشمال و الجنوب , أم هو منهج تضامني بين 64 دولة نامية , منفتح على نفسه و متفتح على غيره , محرض لبلدان العالم, الغنية منها والفقيرة , لتسلك طريق التعاون و الإخاء و النهوض الشامل بالبشرية و توفير أسباب العيش الكريم للجميع و الأمن و السلام و المحبة .؟ .

**المطلب الأول : المبادرات الأولى لتحديد أهداف التعاون الإفريقي العربي المشترك**

إن المتتبع لمسيرة تنظيم التعاون الإفريقي العربي يلاحظ أنه منذ عام 1973 والمبادرات العربية الإفريقية نحو تنظيم التعاون وتحديد أهدافه تصدر من أعلى قمة لتعطي حدود الواقعية الممكنة آمالا، فبدأت الاجتماعات المشتركة الإفريقية العربية مباشرة بعد حرب رمضان وارتفاع أسعار النفط عن طريق لجنة السبع الإفريقية والدول العربية[4] التي عبرت فعليا عن مدى وجوب التقارب والتضامن والتعاون بين المنطقتين وهذا ما عبر عنه صراحة السيد أنزووازاني السكرتير الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية في تدخله أمام لجنة السبعة ألإفريقية والدول العربية في اجتماعها المشترك في جانفي 1974 ، حيث أكد على أن الحل الحقيقي لمشكلات الدول الإفريقية على المدى الطويل هو في زيادة وترشيد التبادل التجاري بينها وبين الدول العربية حتى تحل مشكلة ميزان المدفوعات مع إمكانية بذل تضحيات في البداية من الطرفين، وان التعاون العربي الإفريقي هو التزام برفاهية وسعادة كلا واحد منها شعوبا ودولا ، وهو أمر يمكن لمؤتمرنا بفضله أن يخطو خطوة هائلة للأمام على طريق الوحدة والتضامن العربي الإفريقي[5].

فهذا اللقاء ألأول المشترك بين العرب والأفارقة يعتبر نقطة إنطلاق أساسية في تجسيد التعاون الإفريقي العربي، خاصة في المجال الاقتصادي لاسيما المالي منه، غير أن قرارات هذا المؤتمر لم تشر إلى المؤسسات أو القنوات التي تتحكم في هذه المساعدات وتوجيهها ولم نرى فيه أهدافا وأولويات بل كان اجتماعا كرد فعل على ظروف دولية وإقليمية فرضت نفسها على المنطقة خاصة حرب أكتوبر 1973 وما تلاها من ارتفاع في أسعار البترول وأثرها على إفريقيا.

---

[3] هذه الأسئلة طرحها الأستاذ . الشاذلي العياري ممثل الفريق العربي في اللجنة العربية الإفريقية الدائمة .

[4] – لجنة السبعة الإفريقية المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية مثلت بالكاميرون، بوتسوانا، زائير، مالي، تنزانيا، غانا، السودان، ومثل الجانب العربي كل من السعودية، مصر، الإمارات العربية، الكويت، سوريا، العراق، قطر، ليبيا، الجزائر، البحرين.

[5] - د/ يحي حلمي رجب: الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة ألأفريقية (دراسة قانونية سياسية) دار الفكر العربي، القاهرة 1976.ص403

ثم تلى هذا الاجتماع بفترة قصيرة (ندوة الخرطوم) الخاصة بالتعاون العربي الإفريقي والتي دعت لها جامعة الدول العربية بالاشتراك مع مصر والسودان سميت بالندوة العربية الإفريقية للتحرر والتنمية ما بين 7 –11 جانفي 1976[6] واختتمت هذه الندوة اجتماعاتها بإعلان أسمته ( إعلان ندوة الخرطوم حول التعاون العربي الإفريقي ) الذي ركز أساسا على :

– وجوب تحرير كافة الأراضي العربية والإفريقية ومساعدة الحركات التحررية في أفريقيا والعالم العربي والقضاء على الاستعمار القديم والجديد.

– أن يهدف التعاون الإفريقي العربي إلى التنمية المخططة علميا مع تدعيم المؤسسات القائمة وتقويتها.

– أن يستهدف التعاون الإفريقي العربي في المجال الاقتصادي دعم اقتصاديات دول المنطقة وتدعيم استقلالها الوطني.

– تركيز الجهود لتحقيق التعاون على أسلوب علمي قائم على وحدة التراب ووحدة المصير[7].

– إن هذا الإعلان ركز على التعاون الشامل العلمي والمخطط في مختلف الميادين بين الأفارقة والعرب لتحقيق التنمية الشاملة وبالتالي الخروج من دائرة التخلف والتبعية للدول المصنعة ، وبذلك يكون هذا الإعلان قد أبرز أهمية تأسيس وتأطير التعاون الإفريقي العربي بطريقة علمية ومخططة مبتعدا عن المحاولات الارتجالية المؤقتة ، مما يشكل بداية لمرحلة جديدة يكون التعاون فيها أكثر تنظيما وذلك بإنشاء أطر خاصة للتعاون الإفريقي العربي خارج جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.[8]

وتحقيقا لهذه الأهداف تم اجتماع المؤتمر الوزاري العربي الإفريقي الأول بدكار عاصمة السنغال ما بين 19 و 22 أفريل 1976 و كان نتيجة عدة اجتماعا ت قامت على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في ما يخص تدعيم التعاون الإفريقي العربي وتوسيع لجنة السبعة لتصبح لجنة الإثنى عشر أو بالأحرى لجنة 24 (12 من الجانب الإفريقي و 12 من الجانب العربي)[9].

وجدد ممثل جامعة الدول العربية في هذا المؤتمر منطلقات التعاون الإفريقي العربي و نقاطه الأساسية ، و المتمثلة في التاريخ المشترك والطموحات المشتركة للخروج من التخلف وتحقيق التنمية والتقدم لشعوب المنطقة.

أما رئيس مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، فدعا إلى إرساء التعاون الإفريقي العربي على أساس متين من التعاون الاقتصادي المفيد والفعال بدلا من إرسائه على أسس من المتغيرات الدبلوماسية أو الظروف المتغيرة للوضع الاقتصادي

---

[6] – حضر هذه الندوة 95 عضوا من وزراء الإعلام الأفارقة والعرب والأمين العام لجامعة الدول العربية وممثل عن ألأمين العام (OUA) وممثل لليونسكو وممثلي عن حركات التحرر الإفريقية والعربية وغيرهم.

[7] – جدول الأعمال أقرته اللجنة الوزارية الإفريقية العربية في 1975/07/10.

[8] . للتوسع أكثر أنظر .د/ علي قضاي الدخر . ترجمة د/ خالد محمد فرح . الأطر المؤسسية للتعاون الإفريقي العربي . ( مقارنة قانونية ) طبعة أولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2006 ، .ص142-143 .

[9] – أنظر قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المجتمع بمقديشو عام 1974 خاصة القرار رقم 337 وكذلك قرارات المجلس المنعقدة بأديس أبابا فبراير 1975 خاصة القرار رقم 3395.

– كذلك أنظر قرارات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط 29/26 أكتوبر 1974.

الدولي، كما طالب بتحديث العلاقات الإفريقية العربية حتى تتمكن من مواجهة متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي ألتزمت به الدول الإفريقية والعربية.

ويستخلص من تدخلات زعماء أفريقيا والعالم العربي أن هناك اهتمام جدي بتأسيس وتأطير التعاون الإفريقي العربي المشترك الجماعي [10] وتخطيطه بعد تحديد مفهوم المصالح الإفريقية والمصالح العربية ، و ذلك عندما ركز وزراء خارجية الدول الإفريقية والعربية في دكار على ضرورة إعادة تعريف مفهوم المصالح الإفريقية ومصالح العالم العربي على ضوء تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، وبالتنسيق بين مواقفها للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية ، خاصة بعد ظهور أزمة الطاقة المصطنعة من قبل الدول الغربية . ومن هذا المنطلق ركز المؤتمر الوزاري على ضرورة توسيع التعاون حتى لا يصبح تعاون ظرفي مؤقت، ولكن ليصبح بعد تأسيسه وتنظيمه تعاون استراتيجي شامل وطويل المدى يحقق التنمية الإفريقية والعربية في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد عادل ومنصف[11].

وختم المؤتمر اجتماعه بإقرار مشروع الإعلان وبرنامج العمل المشترك بشأن التعاون الإفريقي العربي ، هذا المشروع الذي كانت قد أقرته اللجنتان الوزاريتان العربية والإفريقية عام 1975.

ويمكن القول هنا أن المؤتمر كان في الواقع عبارة عن اجتماع تمهيدي لمؤتمر القمة ، حيث أن الأهداف والمبادئ المعلنة عنها في اجتماع دكار نجدها في مؤتمر القاهرة الذي نتطرق له في المطلب الثاني :

## المطلب الثاني : أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال وثائق مؤتمر القمة الإفريقي العربي المشترك الأول ، القاهرة 8–9 مارس 1977:

تجدر الإشارة هنا أن كل من جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية ( الإتحاد الإفريقي حاليا) حددا أهداف التعاون بينهما من خلال منظمتيهما الإقليميتين قبل عقد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول في مارس 1977 .[12]

يعتبر مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول أهم مؤتمر في تاريخ التعاون الإفريقي العربي، وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع وزراء الخارجية العرب والأفارقة بالقاهرة إذ تدارسوا الوثائق التي شكلت فيما بعد (ميثاق) التعاون العربي الإفريقي ، من موضوع الإعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الإفريقي ، و المستندات الأخرى المتعلقة بأعمال لجنة الأربعة والعشرين التي عقدت في لوزاكا والتي درست وتناولت النواحي السياسية ( الصهيونية ، العنصرية ، الاستعمار) ، والاقتصادية (التجارة ، والمالية ، المبادلات) ، والفنية ( تبادل المعلومات والخبرات) ، والتنظيمية (تأسيس التعاون العربي الإفريقي و تأطيره ) للتعاون الإفريقي العربي . وفي ما بين 7 و9 مارس 1977 عقد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول بالقاهرة لدراسة مختلف جوانب التعاون الإفريقي العربي[13].

---

[10] المقصود بالتعاون الجماعي الإفريقي العربي المشترك ن التعاون الجماعي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ( الإتحاد الإفريقي حاليا) وجامعة الدول العربية ، أي إبعاد التعاون الثنائي بين الدول الإفريقية و الدول العربية .

[11] - D/ Azzouz Kerdoun: la coopération arabo africaine dimension et perspectives, OPU Alger 1987.pp 45-46 .

[13] – شارك فيه ثلاثون من رؤساء الدول (14 من الرؤساء العرب و16 من الرؤساء الأفارقة) و6 من نواب الرؤساء الدول و8 من رؤساء الحكومات و16 من وزراء الخارجية.

فقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية في تدخله إلى نبذ كل المحاولات التي ترمي إلى تقسيم وحدة الصف الإفريقي العربي ، وبث الشكوك بين أعضائه وأضاف أن الشعوب الإفريقية والعربية مدينة لماض مشترك ومتحدة في مستقبل واحد.

أما الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية فقد قال في معرض حديثه عن مؤتمر القمة الأول مايلي:" نود أن نذكر دائما أن التعاون مثل النبات، لا يمكن أن ينبت ويزدهر إلا في حقل خصب ، وهذه الحقيقة تبقى ضرورية أكثر فيما يتعلق بالتعاون العربي الإفريقي ، فهي تتطلب الوضوح والصدق ، وهي بالتالي تحتاج إلى تنظيم وتطوير التيارات المستمرة الناتجة عن العلاقات الدولية في مجال الإعلام والاتصال بين العالمين العربي والإفريقي، إذ بفضل هذه التيارات يمكن أن تختفي بعض المشاكل...لقد حان الوقت إذن لآن ليتحول الكلام إلى عمل والمبدأ إلى برنامج والبرنامج إلى مشروع، وأن يتم التمهيد لتحقيق المشروع[14].

وقد صادق المؤتمر في آخر اجتماعاته على أربع وثائق أساسية هي:

**أ**– الإعلان السياسي

**ب**– الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي والمالي

**ج**– إعلان برنامج العمل الخاص بالتعاون العربي الإفريقي

**د**– تنظيم وإجراءات تطبيق التعاون العربي ألإفريقي.

وقد لمح لأهداف التعاون الإفريقي العربي في مقدمة إعلان برنامج العمل، حيث أكد المؤتمرون في هذه المقدمة على أملهم في تدعيم التعاون بينهم في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتدعيم التفاهم والتقارب بين شعوب المنطقيتين، وبالتالي تدعيم التعاون بين دولهم للاستجابة لمطامح شعوب المنطقة في تقوية التضامن والأخوة بينهم والعمل على إنشاء مؤسسات مشتركة تسعى إلى تدعيم توحيد دل وشعوب المنطقيتين[15].

فقد أكد الإعلان في مجاله السياسي على ارتباط إفريقيا والعرب بمبادئ وأهداف عدم الانحياز والتعايش السلمي والعمل على إنشاء نظام اقتصادي دولي عادل وأكد على احترام السيادة والوحدة الترابية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وكذلك على حل النزاعات بالطرق السلمية وتقوية الجبهة الموحدة لشعوبهم في الكفاح التحرري ضد الصهيونية والعنصرية والأبارتيد، وطلب المؤتمر من منظمة الوحدة ألإفريقية وجامعة الدول العربية أن تتبادل فيما بينهما المعلومات بطريقة منظمة ، خاصة فيما يتعلق بالنضال المشترك لشعوبها في أفريقيا والمشرق العربي حتى يسمح للدول ألأعضاء في المنطقتين أن تلعب دورها الفعال في هذا المجال.

وفي المجال الاقتصادي والمالي حدد المؤتمر أهداف التعاون الإفريقي العربي في وضع برنامج من عدة نقاط تتخلص فيما يلي:

---

– أنظر تقرير المصرف العربي الإفريقي للتنمية) صامد الاقتصادي) (عدد 30 أبريل 1986)

[14] – د/ أمين أسبر، أفريقيا والعرب، طبعة أولى ، دار الحقائق ، لبنان 1980 ، ص ص110-113 .

[15] - Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adoptes par premier conférence afro arabe (déclaration et programme d'action) le Caire Mars 1977.

– تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم المساعدات الفنية والمالية لإجراء دراسات في جدوى مشروعات وهياكل البنية الأساسية في أفريقيا خاصة الأربع مشاريع المقترحة من قبل اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا لتمويلها.

– تدعيم المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية الإفريقية.

– المساهمة في تدعيم الموارد المالية (بنك التنمية الإفريقي ) عن طريق الإقراض من أسواق الأموال العربية بأفضل الشروط الممكنة.

– زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الإفريقية.

– تقوية العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية والعربية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة.

– تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق إنشاء مشروعات إفريقية عربية مشتركة والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمار في الدول الإفريقية.

– تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الإفريقية.

إن محاولة تحديد الأهداف رغم شموليتها وكثرتها ومحاولة تخطيطها وتأطيرها بخلق قنوات جديدة تجسدها واقعيا، ومتابعة تطبيقها عن طريق مؤسسات دائمة[16]، تشكل مرحلة جديدة مقننة في مسيرة التعاون الإفريقي العربي.

وقد استهدف التعاون من خلال نصوص وتوصيات مؤتمر القاهرة، تأكيد المصلحة المشتركة والعلاقات الخاصة المتميزة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[17] بين الأفارقة والعرب ، وكدعم فوري لهذا التعاون المعلن عليه قامت أربع دول عربية هي : السعودية ، الكويت ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة ، بإعلان مساهمة تطوعية لهذه الغاية بلغت في جملتها 1,45 مليون دولار لصالح أفريقيا.

إن الملاحظ للأهداف التي سطرت خلال المؤتمر ، يجد أن المؤتمرين لم يحددوا بدقة أولويات الأهداف ، ولم يخططوا لمراحل تنفيذ هذه المشاريع و الأهداف المتفق عليها مبدئيا بين الأفارقة و العرب .

كما أن إعلان التعاون الاقتصادي والمالي ركز بشكل محسوس على الجانب المالي ، حيث تبقى الدول العربية تمنح الأموال للأفارقة ويبقى هؤلاء مستقبلي له دون العكس ، كما أنه جاء في وثيقة إعلان برنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي أهداف كثيرة وتخص كل المجالات تقريبا وبدون رسم أولويات لأهداف محددة.

ويمكن لنا أن نرجع سبب هذا الغموض إلى ما قاله الأستاذ يوسف الحسن في كتابه التعاون العربي الإفريقي، حيث يصف الموقف العربي على النحو التالي ( واجه المؤتمر في بدأ اجتماعاته غيوما كثيرة فلم يكن هناك تصور إفريقي مشترك للتعاون مع العرب وفي الوقت نفسه فإن أقطار عربية نفطية وجدت نفسها تتحمل العبء الأكبر حول مسؤولية الدعم المالي لأفريقيا رغم

[16] – د/ عبد القادر ياسين ، التعاون العربي الإفريقي و أبعاد، صامد الاقتصادي ، عدد 60، أبريل 1986، ص 11،

[17] –عيسى الشعبي، التحويلات المالية العربية لإفريقيا 1973/ 1984 . صامد الاقتصادي: مرجع سابق ص 18.

وجود دول إفريقية عربية وغير عربية نفطية وقادرة على التمويل... وقد كان الموقف قبل بدء المؤتمر يحمل معه بذور الأزمة والتشاؤم وظلت غيوم التشاؤم تخيم على اجتماعات الوزراء حتى لحظة المؤتمر القمة[18].

**المطلب الثالث : أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال وثائق مؤتمرا ت القمة الإفريقية العربية الأخرى .**

وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مؤتمرات القمة المشتركة الثلاث الأخرى ، إذ سنتعرض في الفرع الأول إلى مؤتمر سيرت بليبيا 2010 ، ثم في الفرع الثاني نتعرف عل قرارات مؤتمر الكويت ( 19 –20 نوفمبر 2013 ) ، وفي فرع ثالث نتطرق إلى قرارات مؤتمر مالابو بغينيا الإستوائية ( 20 – 23 نوفمبر 2016 ) الذي انعقد تحت شعار " معا من أجل التنمية المستدامة و التعاون الاقتصادي "

**الفرع الأول : مؤتمر القمة الثاني المشترك ( سيرت أكتوبر 2010 )**

وهو المؤتمر الذي أنعقد في مدينة سيرت بالجماهيرية الليبية في بداية شهر أكتوبر 2010 ( أي بعد ثلاثة و ثلاثين سنة من إنعقاد مؤتمر القمة الأول في مارس 1977.) مباشرة بعد عقد مؤتمر القمة العربية الإستثنائي في نفس المدينة وفي نفس الدولة وماشابهه من مشاكل و إختلافات في المواقف العربية إزاء النزاعات العربية العربية آنذاك . وبعد أن وافقت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي الثالثة عشر المنعقدة في ليبيا في أكتوبر2009 على إستضافة ليبيا للقمة الإفريقية العربية المزمع عقدها بتاريخ 9–11 أكتوبر 2010 و تشكيل لجنة تحضيرية لهذه القمة مكونة من الدول التالية تنزانيا, بوركينا فاسو , غانا , مصر , الجزائر , ليبيا , الكويت , المغرب , مفوضية الإتحاد الإفريقي ,و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية , وعلى أن تعقد هذه اللجنة التحضيرية إجتماعات شهرية في مقر المفوضية أو الأمانة العامة للجامعة العربية أو أية دولة تطلب استضافة هذه الاجتماعات بما يساهم في الإعداد الجيد لهذه القمة .

هذا المؤتمر الثاني للقمة الإفريقية العربية , و من خلال وثائقه و قراراته الختامية ركز على البعد الإستراتيجي للتعاون الإفريقي العربي في هذه المرحلة خاصة المجال الاقتصادي والاجتماعي و الإعلامي إذ نقشت 63 نقطة بخصوص الشراكة الإستراتجية الإفريقية العربية منها كيفية تمويل المشاريع المشتركة ووضع آليات لتنفيذ وتطبيق الشراكة الإستراتيجية كذلك تم التطرق إلى قضية تأمين الإستثمارات العربية في إفريقيا بسبب كثرة الاضطرابات و عدم الاستقرار فيها . كما أقر المؤتمر الثاني هذا خطة خماسية 2011 – 2016 , كما تم الاتفاق على تشكيل صندوق إفريقي عربي لمواجهة الكوارث , غير أنه من الناحية السياسية لم يتم التطرق بصفة واضحة للقضية الفلسطينية , خاصة وأن هذه القضية كانت تمر أنذاك بمنعرج خطير جدا في ضوء الانقسامات الفلسطينية ، و ما أنجر عنها من آ ثار في المواقف العربية و المواقف الإفريقية ، و شكوى الأفارقة و انزعاجهم من طرح هذه القضية في هياكل التعاون الإفريقي العربي خاصة بعد التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا مباشرة ، أو عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية و إدعائها بأنها لم تبق بعد تحتل أراضي إفريقية بعد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر و رد سيناء الى مصر .

غير أن العلاقات الإفريقية العربية ما زالت تركز على الجانب المالي لتمويل المشاريع في إفريقيا و التي تتحمل العبء الأكبر فيه الدول العربية التي إشتكت منه كثيرا .

[18] – د/ يوسف الحسن، التعاون العربي الإفريقي ، دار الوحدة ، بيروت ، 1982. ص 68

**الفرع الثاني : أهداف التعاون العربي الإفريقي في قرارات مؤتمر القمة العربي الإفريقي الثالث المنعقد بالكويت بتاريخ 19–20 نوفمبر 2013 .**[19]

– التأكيد على تعزيز التعاون بين افريقيا و الوطن العربي على أساس الشراكة الاستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدل والسلم و الأمن الدوليين و تعزيز التعاون في المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و حرصت على انتظام آلية التعاون و إزالة العوائق التي تواجه تنشيط و تطوير التعاون الافريقي العربي وفقا للمصالح المشتركة من أجل تعزيز المرتكزات التي تعوق العلاقات بين بلدان المنطقتين و تعزيز دور و مشاركة القطاع الخاص و المجتمع المدني في منطقيتنا في التنمية الاقتصادية وفي تخطيط و تنفيذ البرامج و المشروعات المشتركة حيث اتفقت على عدة أهداف منها :

– النهوض بالتعاون بين البلدان العربية و الافريقية و توثيق العلاقات بين حكومات و شعوب المنطقة العربية و الافريقية من خلال تكثيف الزيارات و المشاورات على جميع المستويات .

– دعوة المؤسسات المالية الافريقية و العربية و كذلك أصحاب المصلحة والآخرين المعنيين إلى دعم التجارة بين دول المنطقتين الافريقية و العربية طبقا لخطة العمل المشتركة 2011 – 2016[20] .

**الفرع الثالث : أهداف التعاون الإريقي العربي من خلال مؤتمر مالابو بغينيا الاستوائية**

يستخلص من قرارات قمة مالابو أنها جاءت لتقييم و لمراجعة التقدم الذي تم تحقيقه إرتباطا بما صدر عن قمة الكويت المنعقد في 19–20 نوفمبر 2013 في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وفي مقدمتها مبادرة أمير الكويت لتمويل مشروعات تنموية و لتطوير البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء ، و إقرار عقد منتدى التعاون الإقتصادي على هامش قمم الشراكة بما يسمح بمشاركة القطاع

الخاص ، و تنظيم إجتماعات لوزراء الإقتصاد و المالية في إطار الإعداد للقمة العربية الإفريقة .، إضافة إلى متابعة الخطوات التي إتخذت لتنفيذ خطة عمل الشراكة 2011– 2016 ، ووضع خطة عمل جديدة تمتد من الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 ، كما بحثت القمة سبل تمويل هذه الخطة بما يضمن إستدامة إتاحة الموارد و تفعيل أكثر لمؤسسات التعاون العربي الإفريقي المنشأة إثر المؤتمر العربي الإفريقي المشترك الأول المنعقد في مارس 1977 والهيئات الأخرى العاملة في إطار التعاون الإفريقي العربي المشترك ، بعدما تعرضت لهزات خطيرة كادت أن تجمد نشاطاتها ، مما ينجر عنه إفشال للتعاون الإفريقي العربي المشترك و الجماعي .

[19] أنظر وثائق المؤتمر الثالث بالكويت المؤرخة في 21 نوفمبر 2013 .
[20] أنظر وثائق المؤتمر الثالث بالكويت 2013 . مرجع سابق .

**المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي المعاصر وتقييم دوره في تحقيق أهداف التعاون الإفريقي العربي المشترك .** [21]

بعدما تعرفنا على أهداف التعاون الإفريقي العربي بصفة عامة ، سنتعرف في هذا المبحث على أهم الهياكل التنظيمية العامة والمالية المؤثرة فعليا في التعاون الإفريقي العربي المشترك والجماعي باعتبارها أهم القنوات السياسية و التقنية المدعمة لتجسيد هذا التعاون.

سنتطرق في هذا المبحث وفي مطلبه الأول إلى الهيكل التنظيمي العام للتعاون الإفريقي العربي المعاصر وفي المطلب الثاني إلى وسائل تحقيق هذا التعاون .

**المطلب الأول: الهيكل التنظيمي العام للتعاون الإفريقي العربي:**

والمقصود بالهياكل العامة في هذا المبحث ، الميكانزمات القانونية والسياسية التي أنشأتها وثائق مؤتمر القاهرة المنعقد ما بين 7 و9 مارس 1977 مع تقييمنا لها واقعيا.

بعدما شكلت جامعة الدول العربية في أبريل عام 1975 لجنة خاصة عرفت بلجنة الإثنى عشر لتنظيم شؤون التعاون الإفريقي العربي، وأعيد تشكيل لجنة السبعة الإفريقية في فبراير 1975 واتسعت عضويتها لتصبح لجنة الإثني عشر الإفريقية (لجنة 24)[22] وبعد ندوة الخرطوم، وبعد الموافقة على مشروع إعلان برنامج عمل بشأن التعاون الإفريقي العربي. كما أقره المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي في دكار المنعقد ما بين 19 و22 أبريل 1976 أرسى مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة ما بين 7 و9 مارس 1977 هياكل للتعاون الإفريقي العربي , و التي يقصد بها مجموعة الآليات التي أنشأتها الدول العربية و الأفريقية تحت مظلة الجامعة العربية و منظمة الوحدة الأفريقية منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول في مارس 1977 بغية تعزيز العمل العربي الأفريقي الجماعي . و قد أنشأ المؤتمر العديد من الأطر التنظيمية لكي تنهض بمسؤولية العمل العربي الأفريقي و هي تتلخص في مايلي :

**الفرع الأول : الهياكل الأساسية السياسية للتعاون الإفريقي العربي .**

**أولا : مؤتمر القمة العربي الإفريقي .**

و يضم قادة جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية ( الإتحاد الإفريقي ) , و هو الجهاز الأعلى للتعاون العربي الإفريقي ، و هو الذي يرسم سياسته و يحدد توجهاته العامة , وهو ينعقد أصلا كل ثلاث سنوات , إلا أن هذه المواعيد لم تحترم إطلاقا , و قد انعقد مؤتمر القمة الأول بالقاهرة في مارس 1977 , وإنعقد المؤتمر القمة العربي الإفريقي الثاني في سيرت الليبية في 9-11أكتوبر 2010 و المؤتمر الثالث بالكويت في نوفمبر 2013 و المؤتمر الرابع بملابو بغينيا الإستوائية في 23 نوفمبر 2016 .

[21] إقتصرنا على أهم الهياكل في التعاون الإفريقي العربي المشترك و هي كثيرة جدا .

[22] – د/ رجاء عبد الرسول ، رؤية مستقبلية التعاون العربي الإفريقي ، مجلة السياسة الدولية، عدد 80، أبريل 1985. مص ، ص 63 .

تعرض المؤتمر الأول للقمة الإفريقية العربية المنعقد في شهر مارس من عام 1977 إلى الإستراتجية العامة للتعاون الإفريقي العربي , ووضع الهيئات القانونية لتنظيمه و تحديد إستراتجيته و أولوياته خاصة في الجانب السياسي و الإقتصادي ( التنمية الإقتصادية و الإجتماعية) ثم الثقافي , والإعلامي , إذ صدر عن المؤتمر أربع وثائق أساسية تحدد مجالات التعاون وآلياته و مؤسساته المسؤولة عن تنمية هذه العلاقات , وهذه الوثائق هي :[23]

أ- **الإعلان السياسي :**

وحدد الأساس القانوني و السياسي للتعاون الإفريقي العربي و المبادئ التي يستند إليها هذا التعاون إضافة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و هي : الدفاع عن قضايا التحرير الوطني العربي و الإفريقي , و تدعيم التعاون الإقتصادي و تحقيق المزيد من التفاهم بين الشعوب العربية و الإفريقية .

**ب- إعلان برنامج عمل التعاون العربي الإفريقي :**

وتعهدت من خلاله المجموعة العربية و المجموعة الإفريقية بتنمية و تطوير علاقاتها على المستوى الثنائي و على المستوى الجماعي في الميادين المختلفة , وإنشاء لجنة وزارية مشتركة دائمة لمتابعة التعاون بين الجانبين الإفريقي و العربي .

**ج- إعلان التعاون الاقتصادي و المالي العربي الإفريقي :**

أقر المؤتمر خطة للتعاون الإقتصادي و المالي المشترك تتضمن عدة نصوص أهمها : العمل عل تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية و الدول الإفريقية , و زيادة المساعدات المالية الثنائية , و تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في البلدان الإفريقية و غيرها , و تنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون الإفريقي العربي .[24]

كما تضمنت هذه الوثيقة الهيئات والهياكل المسؤولة عن وضع إعلان و برنامج العمل للتعاون العربي الإفريقي موضع التنفيذ وهي : مؤتمر القمة و مجلس الوزراء المشتركان , و اللجنة الدائمة , و مجموعات العمل و اللجان المتخصصة , و لجنة التنسيق و المحكمة العربية الإفريقية أو لجنة التوثيق و التحكيم الذين سنتعرض لاحقا .

**ثانيا : المجلس الوزاري العربي الإفريقي :**

و يتكون من وزراء خارجية الدول العربية و الإفريقية , و يشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي, ويرفع تقريره إلى مؤتمر القمة العربي الإفريقي , و يجتمع كل 18 شهرا , واجتمع هذا المجلس لأول مرة في مارس 1977 . كما يجوز له أن يعقد دورات استثنائية بطلب من اللجنة الدائمة ، ويتمثل دوره في التحضير للقمة الإفريقية العربية ، وتنفيذ القرارات التي تتخذها هذه الأخيرة ، وهو مكلف فضلا عن ذلك ، بترقية التعاون الإفريقي العربي في كافة المجالات التي ينبغي أن يغطيها ذلك التعاون .

[23] جريدة الأخبار البوابة نيوز السبت 19 نوفمبر 2016 .

[24] راوية توفيق , الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية , مقال في جريدة المعرفة ليوم 03 أكتوبر 2009 .صفحة 5 .

**ثالثا : اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي .**

تتكون اللجنة الدائمة من 24 وزيرا يتم اختيار 12 منهم بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل[25] , ( سوريا, الأردن , الجزائر , السعودية , تونس, فلسطين ,مصر, العراق , الكويت , لبنان , موريتانيا , الإمارات العربية , بالإضافة إلى ليبيا البلد المنظم للدورة الثالثة عشر. ) و 12 منهم بواسطة الإتحاد الإفريقي ( منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ) ( أنجولا , الكونغو, غانا , غينيا , موريشيوس موزمبيق , سيراليون , سوازيلاند , تنزانيا , بوركينا فاسو, المغرب . وفي بعض الأحيان تتغير هذه الدول لتحل محلها دول أخرى ) ( بعدما كانت تتكون كل لجنة من سبعة أعضاء ) كما تضم اللجنة الأمينين العامين للمنظمتين , و تعتبر اللجنة الدائمة القوة المحركة الرئيسية للتعاون الإفريقي العربي و الضامنة لتنفيذه و مراقبته و تطوره .

و تعقد اللجنة الدائمة إجتماعا عاديا مرتين في السنة في مقر المنظمتين بالتبادل ، إلا في حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعضاء [26], و للجنة أن تعقد إجتماعات غير عادية عند الإقتضاء بناء على إتفاق الرئيسين , وتحدد مواعيد و فترات تلك الإجتماعات بعد إجراء مشاورات بين الرئيسين و الأمينين العامين للمنظمتين . و قد عقدت اللجنة أكثر من ثلاثة عشر إجتماعا منذ ماي 1977 إلى نوفمبر 2016 .

وتختص اللجنة الدائمة بوضع التعاون الإفريقي العربي موضع التنفيذ وتسهر على تطويره في مختلف الميادين ، كما أنها تدرس وتوجه هذا التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتقنية والاقتصادية التي تضمنها تصريح وبرنامج عمل التعاون الإفريقي العربي[27]، وهي من أجل ذلك تتخذ القرارات الضرورية ،كما يوكل لها القيام بالإسهامات التالية:

– وضع قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء، وضع التطبيق ومتابعة تنفيذها.

– دراسة المشاكل المقترحة من قبل الجانبين (الإفريقي والعربي) وتحضير الاقتراحات الضرورية لعرضها على مجلس الوزراء من أجل دراستها وتقوية التعاون الإفريقي العربي وتحديد صلاحياتها ونظامها الداخلي.

– إقرار المشاريع المقترحة من قبل لجان العمل ذات الاختصاص.

– ترتيب مسائل التنظيم والتنسيق العامة للتعاون العربي الإفريقي الموضوعة موضع التطبيق.

– تستطيع اللجنة الدائمة في حالة الضرورة اقتراح عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء.

---

[25] , ( سوريا, الأردن , الجزائر , السعودية , تونس, فلسطين ,مصر, العراق , الكويت , لبنان , موريتانيا , الإمارات العربية , بالإضافة إلى ليبيا البلد المنظم للدورة الثالثة عشر. ) و 12 منهم بواسطة الإتحاد الإفريقي ( منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ) ( أنجولا , الكونغو, غانا , غينيا , موريشيوس موزمبيق , سيراليون , سوازيلاند , تنزانيا , بوركينا فاسو, المغرب . وفي بعض الأحيان تتغير هذه الدول لتحل محلها دول أخرى ) ( بعدما كانت تتكون كل لجنة من سبعة أعضاء )

[26] د/ علي قضاي الدخر . ترجمة الدكتور .خالد محمد فرح. الأطر المؤسسية للتعاون العربي الإفريقي ( مقارنة قانونية ) طبعة أولى . مكتبة مدبولي القاهرة 2008 . ص135–136.

[27] - Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adaptes par la premier conférence afro- arabe ausommet du carie 7-9 mars 1977, ANNEXE N 1 (les relations Historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de anos jours , p 169 -181 UNESCO.

وقامت اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي بدور فعال لإعادة والنهوض من جديد بالتعاون الإفريقي العربي خاصة بعد تجميد هياكله لمدة ليست بالقصيرة لأسباب يعرفها الجميع , فأخذت على نفسها مبادرة إعادة إحياء هذا التعاون خاصة في دورتها الثالثة عشر بسيرت الليبية في أكتوبر 2009 , فبعدما وافقت على عقد مؤتمر القمة الثانية لرؤساء الدول الإفريقية والعربية في أكتوبر 2010 و ما يحتاجه من تحضيرات و تكوين لجان متخصصة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و المالية و الإعلامية و حماية البيئة و غيرها . قامت باستحداث آلية تنسيق جديدة لإحياء التعاون الإفريقي العربي , و شجعت على إقامة تعاون وعلاقات عمل مباشرة بين المؤسسات الإفريقية و العربية المتماثلة ، بهدف ضمان التكاملية وتفادي ازدواجية الجهود , كما طالبت كل من الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بمواصلة دعم التعاون الإفريقي العربي في الجانب المالي وحثتهما على مواصلة دورهما وتقديم تقارير عن أنشطتهما في الاجتماع القادم للجنة .

وفي مجال التعاون التجاري والإقتصادي أكدت اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي على إجراء دراسة تقييمية حول المعرض التجاري الإفريقي العربي الذي سبق تنظيمه و قبل تنظيم معرض تجاري جديد , كما أكدت اللجنة على دعمها لإنشاء المنتدى الإنمائي الإفريقي العربي و دعت جميع الدول الأعضاء والقطاعات الإفريقية و العربية الخاصة و المجتمعات المدنية إلى المشاركة بصورة فعالة لتدعيمه . كما دعت المصرف الإفريقي للتنمية و المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا و المؤسسات المالية الأخرى الإفريقية و العربية لرعاية عملية تنظيم هذا المنتدى و تنظيمه . كما حثت اللجنة كل من الأفارقة و العرب على المبادرة بالإجتماعات القطاعية الوزارية المختصة [28], و في هذا الإطار رحبت اللجنة ترحيبا بالغا بتنظيم الإجتماع المشترك لوزراء الزراعة الأفارقة و العرب لدراسة و إعتماد خطة عمل مشتركة حول التنمية الزراعية و الإكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي و إستراتيجية تنفيذها و دعت اللجنة جميع البلدان و المنظمات المعنية الإفريقية العربية إلى المشاركة بفعالية في الإجتماعات المخصصة لإنجاح مثل هذه المبادرات . كما دعمت اللجنة في بيانها الختامي للدورة الثالثة عشر مقترح إنشاء غرفة إفريقية عربية مشتركة للتجارة و الزراعة والصناعة والمهن , و حثت مفوضية الإتحاد الإفريقي و الأمانة العامة للجامعة العربية على إجراء الإتصالات مع المؤسسات ذات الصلة و تيسير إنشاء هذه الغرفة في وقت مبكر .

ومن بين أهم القرارات التي إتخذتها اللجنة الدائمة في هذه الدورة هو الفرار الخاص بإنشاء هياكل و آليات مؤسسية لدعم التجارة و الإستثمار... داعية إلى إتخاذ جميع التدابير و الإجراءات الضرورية و على وجه السرعة للتأسيس الفعال لمنطقة تجارية تفضيلية إفريقية عربية ولتعاون مالي إستثماري . كما أكدت على أهمية المبادرة الخاصة بتعزيز التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية . و التعاون في مجال البيئة و المناخ . كما رحبت اللجنة بتحويل المعهد الثقافي الإفريقي العربي إلى **معهد إفريقي عربي للثقافة و الدراسات الإستراتيجية** والذي ميزانيته المالية السنوية واحد مليون دولار تغطى مناصفة بين المنظمتين ( الجامعة العربية و الإتحاد الإفريقي ) . [29]

[28] د/ علي قضاي الدخر . مرجع سابق ص 136 .

[29] Voix de la russie -02-11-2009-http. Ruvr/ ru/ main/php /. Ing /18/10/2009 - cooperation afro- arabe :13session de la commission a tripoli . 11/10/2009 . 36215 :html :

وكانت الدورات السابقة للجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي قد ركزت تقريبا على نفس النقاط المجدولة في الدورة الثالثة عشر, محاولة إيجاد وسائل لتنفيذها , ففي الدورة التاسعة للجنة الدائمة المنعقدة في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو خلال الفترة الممتدة من 6 الى11 ديسمبر 1988 دعت إلى تنشيط جميع الأجهزة في مجال التعاون الإفريقي العربي حيث تدارس الجانبان العربي و الإفريقي برامج تعزيز التضامن العربي الإفريقي في مجالات التعاون الإقتصادي والثقافي و الفني و الإعلامي , و قد شملت البرامج و التوصيات الموضوعات التالية :

– مواصلة العمل السياسي المشترك في المحافل الدولية .

–تنسيق أعمال و جهود المنظمات العربية و الإفريقية في مجالات الثقافة و الإعلام لتنمة الجهود المشتركة في هذا الميدان .

– إستعراض أنشطة المؤسسات المتخصصة العربية الإفريقية كالمصرف العربي و بنك التنمية الإفريقي و اللجنة و اللجنة الإقتصادية لإفريقيا و المنظمات العربية و الإفريقية المتخصصة الأخرى في مختلف المجالات .

و تقوم الأمانتان العامتان للجامعة العربية والإتحاد الإفريقي حاليا ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا ببذل جهدهما لتنفيذ التوصيات الرئيسية الموكلين بتنفيذها و هي :

– إقامة معرض تجاري إفريقي عربي لرجال الأعمال الافارقة و العرب .
– إنشاء منطقة حرة للتجارة التفضيلية العربية الإفريقية بالتعاون مع الهيئات المتخصصة العربية و الإفريقية .
– العمل على تنظيم ندوة للأمن الغذائي العربي الإفريقي لتحديد سبل ووسائل تعزيز التعاون و مواجهة الاحتياجات الملحة في هذا المجال الحيوي .
– العمل و إتخاذ الخطوات الملائمة لإنشاء مؤسسة مالية إستثمارية عربية إفريقية .

كما أن الدورة الحادية عشر لإجتماعات اللجنة الدائمة لم تخرج من هذا الإطار ( الإقتصادي و المالي أساسا ) , ففي إجتماعها بنيويورك من3 إلى 6 أكتوبر 1989 و الذي أعتبر نقطة إنطلاق لتنفيذ التوصيات و البرامج التي أعتمدت خلال عام 1989 حيث تقرر :

– قيام المعهد الثقافي العربي الإفريقي للدراسات خلال الفترة 1991/1990 وقد تم الإتفاق على تخصيص الميزانية اللازمة لبدأ أعماله .
– إقامة المعرض الإفريقي العربي الدولي الأول (1990) وقد أوكل إلى لجنة عربية إفريقية مشتركة للقيام بالإجراءات اللازمة لتسيير و تنظيم أعمال المعرض المذكور.
– إكتمال إعداد الوثائق النهائية الخاصة بمشروع إتفاقية تشجيع و ضمان الإستثمار العربي الإفريقي بعد عرضها على إجتماع لمجموعة خبراء عرب و افارقة متخصصين في هذه المجالات .[30]

[30] للتوضيح أكثر مصطفى العبد الله الكفري ,الحوار المتمدن , المحور الإدارة و الاقتصاد العدد931 بتاريخ 2004/8/20. (مسيرة التعاون الإفريقي العربي) ; http //www.ahewar .org/debat/show.art.asp/aid22231.01/01/2001

**المطلب الثاني : الهيئات المالية والهيئات المساعدة الأخرى العاملة في التعاون الإفريقي العربي .**

سنتطرق في هذا المطلب إلى الهيئات المالية العامة في التعاون الإفريقي العربي في فرع أول ، وفي الفرع الثاني سنتطرق إلى الأجهزة الأخرى للتعاون الإفريقي العربي .[31]

**الفرع الأول : الهيئات المالية العاملة في التعاون الإفريقي العربي .**

إضافة إلى الصناديق الوطنية العربية العاملة في مجال التعاون العربي الإفريقي مثل الصناديق الوطنية السعودية والكويتية والقطرية والإمارتية وغيرها ، وهي تنشط أساسا في إطار التعاون الثنائي بين الدول العربية والدول الإفريقية يخرج مجال هذا البحث ، لأن بحثنا يتعلق بالتعاون الجماعي العربي الإفريقي . هناك مؤسسات وبنوك مالية جماعية عديدة تعمل في ميدان التعاون الإفريقي العربي ، ولكن لضيق المجال نركز على أهمها و المتمثلة في :

**أولا : المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا .**

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بمقتضى قرار من مؤتمر القمة و اتخذ 1975 العربي السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973 و إتخذ من الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقرا له . المصرف العربي مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة دولة عربية عضو بجامعة الدول العربية موقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974 . يهدف إنشاء المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي و المالي و الفني بين الدول الإفريقية و العربية و تجسيد تضامن عربي إفريقي قائم على أسس من المساواة و الصداقة و من أجل تحقيق هذه الأهداف ، عهد إلى المصرف[32] بالإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية، و الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا .

**ثانيا : الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية**

تم إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية في عام 1974 بقرار من مؤتمر وزراء النفط العرب ، اعتمده مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بمدينة الرباط بالمغرب . يهدف الصندوق إلى تقديم المعونة الفنية للدول الإفريقية من خلال إيفاد الخبراء ، و تقديم المنح الدراسية و التدريبية في المجالات المختلفة . قام الصندوق منذ إنشائه بتقديم معونات فنية إلى 40 دول إفريقية و بلغ عدد الخبراء الذين أوفدهم 3814 خبير كما قدم 1270 منحة دراسية تدريبية .

**ثالثا : الصندوق الخاص الإفريقي العربي .**

يذكر أن هذا الصندوق مخصص لتأمين عمل الأجهزة المكلفة بتطبيق التعاون العربي الإفريقي وهو يغذى بنوعين من أنواع الدعم متكافئين في الحجم . أحدهما مستقطع من ميزانية منظمة الوحدة الإفريقية، و الآخر مستقطع من ميزانية جامعة الدول العربية .

31 http://www.assecaa.org/images/WorkPapers/frenchworkpapers/morroco/workpaperFrenchmoroc1.pdf 30 nov. 2012 **...** Ière Partie: les défis liés à la **coopération afro-arabe**: « les contraintes ... d' **institutions** financières chargées de soutenir la **coopération** ...
Vu . le 29 decembre 2016 a 17h 15 mn .

32 http://www.badea.org/Afro-Arab-Cooperation_fr.htm La **coopération afro-arabe** ,Vu le 29 decembre 2016 a 17h.

وهنالك مجال أيضا لورود بعض الإعانات الفردية من الدول الأعضاء بهاتين المنظمتين . ويدار بصورة مشتركة بواسطة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، و السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ، و تحت سلطة و مسؤولية لجنة التنسيق ، التي يتعين عليها تقديم تقرير حوله إلى اللجنة الدائمة .[33]

كما يمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية لهذا الصندوق الخاص، وتصادق على الصندوق الخاص اللجنة الدائمة ويسير من قبل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية تحت إشراف ومسؤولية لجنة التنسيق التي تقدم تقارير دورية ومنتظمة حول العملية للجنة الدائمة[34].

**الفرع الثاني : الأجهزة الأخرى للتعاون الإفريقي العربي .**

**أولا : لجنة التنسيق للتعاون العربي الإفريقي .**

تتألف من رئيسي الجانبين الإفريقي و العربي في اللجنة الدائمة , و الأمينين العامين لجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي , و مقرري مجموعات العمل المختلفة , و ومهمة اللجنة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة التعاون العربي الإفريقي , و التنسيق بين مجموعات العمل المختلفة , أي تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق نشاطات مجموعات العمل المختلفة من ناحية , وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى ، وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري فحسب، والتي تتطلب قرارات عاجلة.

**ثانيا : المحكمة العربية الإفريقية :**

نص عليها البند رقم 05 من وثيقة التعاون العربي الإفريقي تحت إسم " اللجنة الخاصة العربية الإفريقية للصلح و التحكيم ،[35] تتلخص مهمتها في تقديم التفسير القانوني وحل النزاعات التي تطرأ أثناء مسيرة التعاون الإفريقي العربي , غير أنه من الناحية الواقعية لم يتم إنشاؤها أو تشكيلها لحد الساعة .

والتنظيم القانوني لهذه المحكمة، ومما تتكون ستخضع لتنظيم خاص يقوم به خبراء في الميدان تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية ( الإتحاد الإفريقي حاليا) وجامعة الدول العربية.

**ثالثا : مجموعات العمل واللجان المتخصصة .**

تهتم مجموعا العمل واللجان المتخصصة بالميادين التالية : التجارة ، التعدين والصناعة الزراعة ، والغابات ، ومصائد الأسماك ، وتربية الحيوانات ، الطاقة ومصادر المياه ، النقل المواصلات السلكية و اللاسلكية ، التعاون المالي ، التعليم الاجتماعي ، الثقافي ، الإعلامي ، التعاون العلمي والتقني.

ويجوز للجنة الدائمة إنشاء مجموعات عمل أخرى تتكون كل لجنة ما أمكن من عدد متساو من الخبراء والأخصائيين من كلا الطرفين (الإفريقي العربي) ويسهر كل طرف ما أمكن على استمرار صلاحيات أعضاء فريقه ، ويسمى كل طرف رئيس

[33] - د . علي قاضي الدخر ، ترجمة : د. خالد محمد فرح ، مرجع سابق .العربي ، ص 140

[34] – للتوضيح أكثر أنظر، مجلة صامد الاقتصادي حول المراحل الهامة في مسيرة التعاون الإفريقي العربي، وما بعدها، مرجع السابق. ص 107

[35] للشرح أكثر . راجع . د/ علي قضاي الدخر . مرجع سابق ، ص139 .

مجموعته ويعلم الطرف الآخر، كما يعين كل طرف مقررا ، تستطيع لجنة العمل عند الاقتضاء أن تستشير أخصائيين ينتمون إلى قطاع عام أو قطاع خاص وفقا للحالة.

وتستطيع كل لجنة عمل أن تقدم اقتراحاتها الكاملة إلى الرئيسين خاصة فيا يتعلق باختيار طرق إنجاز المشاريع بناء على التعليمات التي تصدر إليها من قبل اللجنة الدائمة وتخضع اقتراحات لجنة العمل وتوصياتها لما تتخذه اللجنة الدائمة من قرارات بشأن الموضوع .

كما أن لكل لجنة عمل ، بعد استشارة الرئيسين ، أن تقرر تشكيل لجان متخصصة تهتم بعمل معين مما يدخل ضمن إطار صلاحياتها وتحدد لجان العمل هذه كل ضمن صلاحياتها مهمات اللجنة المتخصصة وإجراءات تنفيذ أعمال وقرارات هذه اللجان.

**المطلب الثالث . تقييم دور هيئات التعاون الإفريقي العربي .**

المستخلص من هذه الدراسة أن هناك أهداف نبيلة يسعى لها كل من الأفارقة و العرب لتحقيق التنمية المستدامة و الخروج من مخالب التخلف ، ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يتوصل الطرف الإفريقي والطرف العربي إلى الاتفاق على وسائل وميكانزمات هامة لتحقيق هذه الغاية ، إلا أنه من الناحية الواقعية توجد عدة عقبات عرقلت تحقيق هذه الأهداف، إذ أصبح للجنة الدائمة و لجنة التنسيق دور جزئي بسبب تشكيلهما المحدود (12) من كل جانب، ولجنة التنسيق من رئيس الجانبين والأمينين العامين ، حيث أصبح لزاما الرجوع إلى هيئة عليا أشمل لإصدار أي قرار ، وفي غياب الجهاز الأعلى المشترك أصبحت الهيئة العليا المعنية هي المجلس الوزاري الإفريقي من جهة ومجلس الجامعة العربية من ناحية أخرى ، خاصة بعد توقف اجتماعات المجالس والمؤتمرات المشتركة إضافة إلى عدم اجتماع المؤتمر المنصوص عليه إلا أربع مرات منذ 1977 إلى يومنا[36] ، أضف إلى ذلك أنه لم تقم لجنة التحكيم المنصوص عليها في وثائق القاهرة ، لتحسم كثيرا مما قام من مشاكل للوساطة الجماعية بين أعضاء المجموعتين[37].

أما في ما يخص لجان العمل فكان الاتفاق يدور حول إنشاء 12 لجنة متخصصة ولكن واقعيا لم تظهر سوى 5 لجان لم تمض في عملها كثيرا حتى توقفت ، ثم استبدلت هذه اللجان بلجان عمل مؤقتة منتقاة من الخبراء الأكفاء تقوم بعمل معين تكلف به عند الضرورة على أن تقدم تقاريرها للأمانتين، وليس للمصرف العربي لتقديمها إلى اللجنة الدائمة[38].

وتجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن الأجهزة المنشأة في وثائق القاهرة اصطدمت واقعيا بوجود أجهزة وهيئات مالية ثنائية وجماعية مقننة ومرسمه وفق قوانين داخلية محلية تعمل في إطار التعاون الإفريقي العربي ، مما أثار فيما بعد خلافات بين اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي وهذه المؤسسات المالية العربية خاصة حول أساليب تطبيق التعاون الاقتصادي والمالي وتحديد الجهة صاحبة البت في تمويل مشاريع التنمية في أفريقيا[39].

---

[36] نتيجة الصراعات العربية العربية ، خاصة مواقف الدول العربية من حرب الخليج الأولى و الثانية و تأثيرها على العلاقات العربية الإفريقية .

[37] – déclaration prog-organ et méthode pour la coopération adoptes par la 1 conf (af ara) .

– د/ حلمي الشعراوي، حول مسيرة التعاون الإفريقي العربي ودور مؤسساته الدائمة، المرجع السابق، ص 72.

[38] – أنظر تقرير الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، طرابلس 2، 4 أوت 1984.

[39] – للتوضيح أكثر أنظر . د/ عبد المالك عودة: تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي . المستقبل العربي: ، ص 96 –97

كذلك فإن الواقع الحالي للتعاون المشترك العربي الإفريقي و بسبب ظهور العديد من السلبيات في هذا التعاون ، خاصة في الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي , حيث شابت العلاقات في هذه الحقبة أزمات ثقة و شكوك متبادلة في نوايا كل طرف تجاه الآخر إبتداء بآثار ونتائج إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ( إتفاقية كامب ديفيد و إنقسام العرب حولها ، لقضية تمويل هياكل التعاون العربي الإفريقي بين دول الخليج وبقية الدول العربية ، قضية دارفور ، ثم أخيرا قضية الجمهورية العربية الصحراوية في مؤتمر مالابو في غينيا الإستوائية نوفمبر 2016 ) ، وكان قد إنتشر الارتباك و التشتت في علاقات النظام العربي و أمتد ذلك إلى تفاعلات النظامين العربي و الإفريقي مما أدى إلى توقف اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي مابين عام 1978 وإلى عام 1982 .

ومع بداية التسعينات وفي ظل النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية و ما أرتبط به من أتساع دور الدول المانحة الأوروبية و الأمريكية في ميدان القروض و المنح و المساعدات , و دور البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في دعم العديد من إقتصاديات الدول الإفريقية , إنعكست تلك الظروف في مجملها سلبا على حجم المساعدات العربية المقدمة للدول الإفريقية ، مما دفع العديد من تلك الدول إلى التشكيك في أهداف التعاون و في مدى مصداقيته و مدى حماس الجانب العربي للتعاون مع الدول الإفريقية .

وقد أدت تلك الظروف إلى تعثر مسيرة التعاون العربي الإفريقي وانعكس ذلك بشكل سلبي على اجتماعات أجهزة التعاون و آلياته و على مدى انتظامها , حيث اجتمعت اللجنة الدائمة في دورة عادية عام 1989 ولم تجتمع بعدها إلا في أفريل 2001 بالجزائر .

غير أن الأعوام ألأولى من القرن الحادي والعشرين شهد تطورات إيجابية تبعث على الأمل في مستقبل التعاون العربي الإفريقي , حيث طرحت القمة العربية بعمان في مارس 2001 فكرة إحياء التعاون الإفريقي العربي . كما عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي دورتها الثانية عشر في الجزائر في أفريل 2001 بعد انقطاع استمر أكثر من عشر سنوات . و أصدرت اللجنة في ختام أعمالها بيانا يعكس مدى حرص الجانبين العربي و الإفريقي على تفعيل التعاون بينهما في مجالاته المختلفة , والارتقاء بمستوى العمل العربي الإفريقي المشترك.

ولكن رغم هذه السلبيات و النقائص و التصادمات في بعض الأحيان بين الجانبين الإفريقي و العربي ، يجب الاعتراف بأن المؤتمر الإفريقي العربي المشترك أفرز قرارات هامة بإنشاء ميكانيزمات للتنسيق بين جهود الدول الإفريقية والعربية في مختلف الميادين الزراعية والصناعية لتقوية التعاون ، وبذلك وضع أساس تنظيم صرح شامل من أجل تنفيذ برنامج عمل طموح بين الدول العربية و الإفريقية ، خاصة إذا تداركنا حضور الستين ممثل للدول العربية والإفريقية في ذلك المؤتمر التاريخي الذي كان في واقع الأمر اتحاد كتلة من أعظم الكتل الدولية المصدرة للنفط والمواد الأولية الأخرى ، فقد كان من البديهي أن برنامج العمل الذي تبنته عندئذ – في صورة ما إذا نفذ – ستكون له آثار تاريخية خطيرة وكبيرة ليس فقط في حياة العرب والأفارقة بل في مسار العلاقات الدولية عامة ولاسيما تطور العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الغنية في العالم[40].

[40] – مدكر الرحيم الطيب، د العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، (التعاون العربي الإفريقي جذوره، أبعاده– مشكلاته– ، دار المشرق والمغرب، الطبعة الأولى، بيروت 1983 ، ص 118.

**الخاتمة:**

يستنتج مما سبق أن الدول العربية تدعم بقوة أطروحة التكامل مع الدول الإفريقية لأن مصالحها تفرض تنمية التعاون بينهما، كما تعمل الدول العربية على جعل الدول الإفريقية شركاء اقتصاديين حقيقيين لا مجرد مستقبلي لرؤوس الأموال .

لذلك فإن الدول الإفريقية والعربية تحاول مستقبلا، وانطلاقا من فكرة الاعتماد الجماعي على الذات ، أن تعمل على تنمية قدراتها في إطار التكامل الجهوي لتحقيق أهدافها[41] الاقتصادية والاجتماعية , لأن ما تفتقر إليه أفريقيا اليوم ليس العون ، وإنما الاستثمارات والتجارة وهذا ما كان يريده العرب

مع التذكير أنه يمكن قيام تعاون ثلاثي بين دول الجنوب دون تدخل دول الشمال، وذلك عن طريق استبدال الدول الأوروبية بالاستفادة من الخبرة التكنولوجية المتوفرة لدى الدول الأكثر تقدما في العالم الثالث مثل الهند وكوريا الجنوبية ، والصين و البرازيل وغيرهم ، الذين حققوا تطورا تكنولوجيا رغم العراقيل التي تعرضت لها تجارتهم خاصة من قبل بريطانيا وفرنسا[42].

وحتى يتحقق التعاون الإفريقي العربي المعاصر ميدانيا ، يجب تحديد بادئ ذي بدء دور مؤسساته المالية والتقنية تحديدا دقيقا و فعالا ، عن طريق وضع مكانيزمات وبرنامج عمل مشترك ، يأخذ بعين الاعتبار واقع أنظمة التجارة الخارجية للأقطار العربية والإفريقية بهدف وضع اتفاقات جماعية لإزالة الحواجز الحمائية ، وإرساء قواعد قانونية تجسد المعاملة التفضيلية في التجارة وفي حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية والدول الإفريقية.

كما يجب العمل على خلق وإنشاء شركات عامة ومختلطة إفريقية عربية في ميادين القطاعات الإنتاجية الكبيرة التي تترك مفعولها في الأوساط الشعبية كالتعدين والتنقيب وبناء السدود الكبيرة، بالإضافة لإنشاء مكاتب دراسات إفريقيا عربية تقوم بدراسة المشاريع المشتركة الإفريقية العربية وفقا لظروفها الخاصة ، كما يجب العمل على تسهيل عمليات التصدير والاستيراد بين الأقطار الإفريقية والعربية. إضافة إلى تدعيم العمل الميداني بين المجتمع المدني الإفريقي و نظيره العربي في مختلف الميادين مما له من آثار على التقارب الإفريقي العربي .

**المراجع :**

- د/ أمين أسبر . أفريقيا والعرب ، طبعة أولى ، دار الحقائق . بيروت . 1980 .
- د/ بطرس بطرس غالي . العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو مصرية، 1974 . القاهرة .
- د/ علي قضاي الدخر . ترجمة الدكتور .خالد محمد فرح. الأطر المؤسسية للتعاون العربي الإفريقي ( مقارنة قانونية ) طبعة أولى . مكتبة مدبولي القاهرة 2008 .
- د/ صالح أبوبكر علي أحمد . العلاقات العربية الإفريقية بين الماضي و الحاضر . دراسة متعددة الأبعاد . دار النهضة العربية . القاهرة .2006 .
- د/ يحي حلمي رجب . الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة ألأفريقية ( دراسة قانونية سياسية ) درا الفكر العربي، القاهرة 1976.
- د/ يوسف الحسن، التعاون العربي الإفريقي ، دار الوحدة .بيروت . 1982.
- د / رجاء عبد الرسول . رؤية مستقبلية للتعاون العربي ألإفريقي ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 80 ، أبريل 1985.

[41] – أنظر قرارات الجمعية العام للأمم المتحدة، خاصة المتعلقة منها بالعشرية الثالثة للأمم المتحدة للتنمية، الفقرة 09 كمنها تنص: "تقع الدول النامية مسؤولية تنمية ذاتها بنفسها".

[42] - W. Arthur Lewis l'ordre économique internationale (fondements et évolution) economica 1980, P 112/ 113.

– **د/** حلمي الشعراوي . حول مسيرة التعاون العربي الإفريقي ودور مؤسساته الدائمة. **المستقبل العربي** العدد 53 جويلية 1983 . مركز دراسات الوحدة العربية . القاهرة .

– د / عبد المالك عودة، تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي , المستقبل العربي، العدد 53، جويلية 1983، مركز دراسات الوحدة العربية. القاهرة .

– د / مدكر الرحيم الطيب . العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، (التعاون العربي الإفريقي جذوره، أبعاده– مشكلاته–) ، دار المشرق والمغرب ، الطبعة الأولى ، بيروت 1983،

– مصطفى العبد الله الكفري ,الحوار المتمدن , المحور الإدارة و الإقتصاد العدد 931 بتاريخ 2004/8/20. ( مسيرة التعاون الإفريقي العربي ) //www.ahewar .org/debat/show.art.asp/aid22231.01/01/2001 ; http;

– مجلة صامد الاقتصادي : (عدد 30 أبريل 1986) تقرير حول المراحل الهامة في مسيرة التعاون العربي الإفريقي، إعداد المصرف العربي الإفريقي للتنمية.

– د / راوية توفيق , الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية . جريدة المعرفة اليوم 03 أكتوبر 2009 ..

– جريدة الأخبار البوابة نيوز . السبت 19 نوفمبر 2016 . الساعة00 .13 .

**باللغة الفرنسية .**

- D/ Azzouz Kerdoun: la coopération arabo africaine. dimension et perspectives. OPU Alger 1987.
- Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adoptes par premier conférence afro arabe (déclaration et programme d'action) le Caire Mars 1977.
- Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adaptes par la premier conférence afro- arabe ausommet du carie 7-9 mars 1977, ANNEXE N 1 (les relations Historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de anos jours , p 169 -181 UNESCO. Voix de la russie -02-11-2009-http. Ruvr/ ru/ main/php /. Ing /18/10/2009 - cooperation afro-arabe :13session de la commission a tripoli . 11/10/2009 . 36215 :html
- W. Arthur Lewis l'ordre économique internationale (fondements et évolution) economica 1980,

*http://www.assecaa.org/images/WorkPapers/frenchworkpapers/morroco/workpaperFrenchmoroc1.pdf* 30 nov. 2012 **...** Ière Partie: les défis liés à la **coopération afro-arabe**: « les contraintes ... d' **institutions** financières chargées de soutenir la **coopération**, Vu . le 29 decembre 2016 a 17h 15 mn .

[1] *http://www.badea.org/Afro-Arab-Cooperation_fr.htm* La **coopération afro-arabe** , Vu le 29 decembre 2016 a 17h.